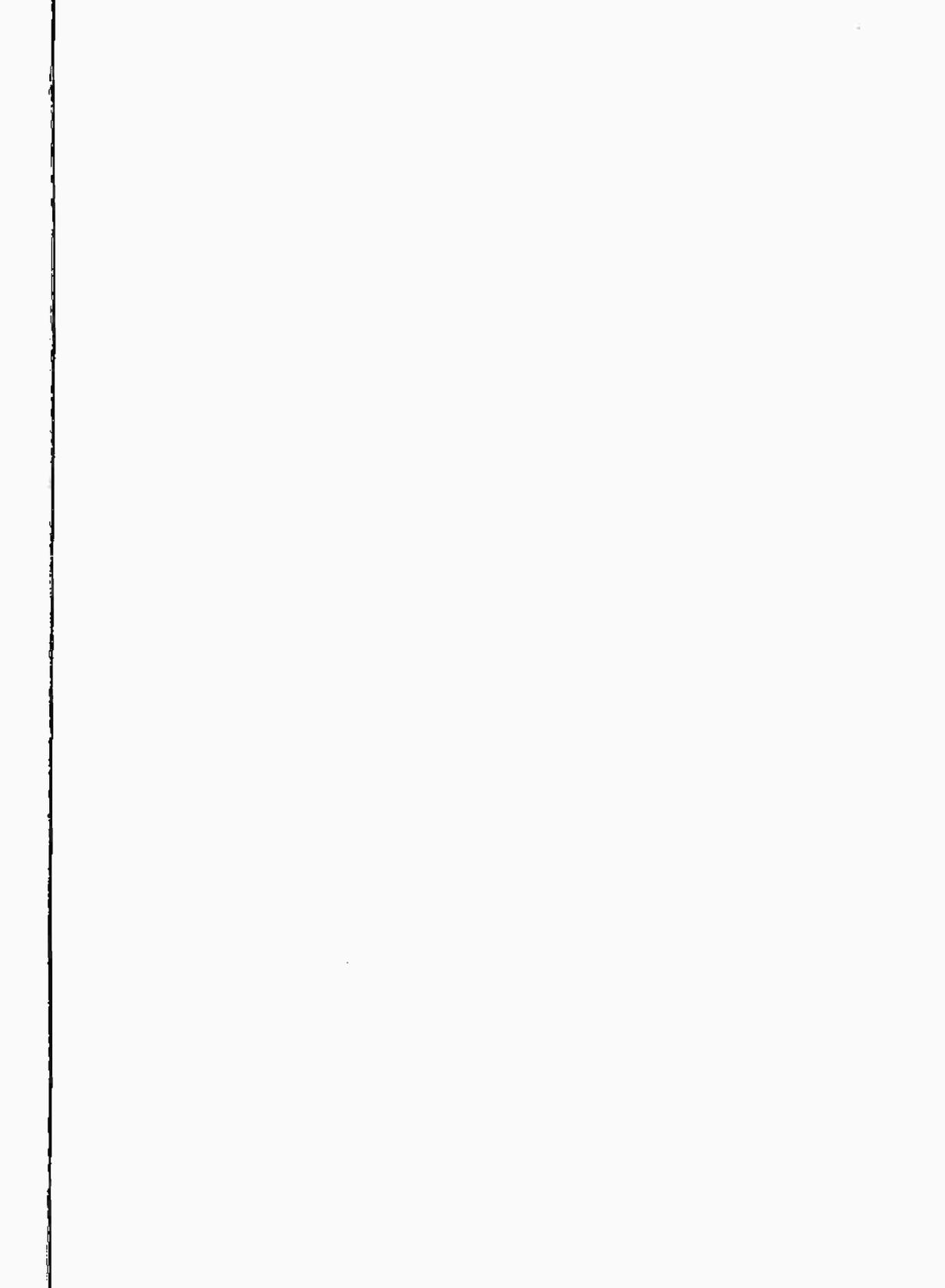


## الفصل الرابع

### عطاء الحضارة الإسلامية في المجال الاقتصادي والقيم الاقتصادية

- ١- مقدمة.
- ٢- منطلقات الاقتصاد الإسلامي وقيمه.
- ٣- الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي.
- ٤- أسس الاقتصاد الإسلامي.
- ٥- الملكية الخاصة والضمان الاجتماعي.
- ٦- العلاقة بين الغنى والفقر في الإسلام.
- ٧- التنمية الاقتصادية والاجتماعية فريضة في الإسلام.
- ٨- بين الضمان والتكافل في الإسلام.
- ٩- التوازن الاقتصادي في الإسلام.
- ١٠- خاتمة.



## مقدمة:

يتمثل العطاء الإسلامي للحضارة الإنسانية في صياغة مجموعة من الضوابط التي تحكم النشاط الاقتصادي للإنسان (الاستثمار والإنتاج والاستهلاك والتوزيع للسلع والخدمات) تكفل سلامة هذه الأنشطة وتكفل التوازن بين الطبقات أو ما أطلق عليه القرآن الدرجات المتفاوتة بين البشر.

فقد أكد الإسلام على أهمية العمل - اليدوي والنهني والعقلي والقلبي، ودور العمل في صنع الثروات، ودور العلم في عمارة الأرض والانتفاع بالمسخرات الكونية. وهذه الأمور سوف تناقشها بشئ من التفصيل خلال فصول هذا البحث. وما نريد هنا التأكيد عليه أن الإسلام أهدى البشرية نظاما اقتصاديا لا يمكن وصفه بأنه رأسمالي أو ليبرالي أو اشتراكي أو مختلط، فهذه مصطلحات وضعية ظهرت بعد الإسلام بمئات السنين، وتختلف جوهريا عن الاقتصاد الإسلامي في العديد من الأمور المهمة، كالمرجعية، والأهداف والمقاصد، والآليات، والضوابط التي تضبط السلوك الاقتصادي. وهذا يعني أن الاقتصاد الإسلامي يمثل نسج وحده، وينطلق من مجموعة من الحقائق والضوابط أجزها فيما يلي:

## منطلقات الاقتصاد الإسلامي وقيمه:

**أولاً:** خلق الإنسان للعبادة بمفهومها الشامل الذي يتضمن عمارة الأرض، والضرب في الأرض، والإنتاج - إنتاج السلع والخدمات، وأن العمل الإنتاجي المثمر النافع للإنسان وأسرته ومجتمعه وأمنه هو عبادة يتقرب بها الإنسان إلى الله، بشرط توافر النية وسلامة التوجه والقصد والسلوك والالتزام بالضوابط الشرعية المحققة للسواء والممانعة للانحراف أو الفساد.

والأدلة على هذا كثيرة جدا من القرآن والسنة ويكفي قوله تعالى في سورة الجمعة {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} { ١٠ } سورة الجمعة.

**ثانياً:** المال مال الله فهو مالك الملك ذو الجلال والإكرام. مالك الأرض والسماء وما بينهما، وكل ما في الكون خلق من خلقه وهو يفضل على عباده بالخلق والرزق والتوفيق، ويطلب الله من

عباده الالتزام بتحصيل المال من خلال المصادر الشرعية المعروفة كالعامل أو الميراث أو الهبة.. (٧٥)، والالتزام بأداء حقوق الله في المال من زكاة وصدقات طوعية، واجبات التكافل الاجتماعي، وحقوق الله في أموال الأغنياء خارج الزكاة. فكما أخبرنا الرسول ﷺ فإن في المال حق سوى الزكاة. وعلى الإنسان الالتزام في تحصيل الثروة وفي إنفاقها بالضوابط العقائدية والأخلاقية والقيمة التي تكفل نقاء المال وطهره وصلاحه. فالمالك الأصلي هو الله والإنسان مستخلف في هذا المال. يقول تعالى:

(وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلْنَاكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ) (٧) سورة الحديد

ويقول تعالى: (وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) (٣٣) سورة النور.

ويقول تعالى: (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَخْرُومِ) (٢٤-٢٥) سورة المعارج.

وهنا يقصد الزكاة التي هي فريضة مالية. ويقول تعالى (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَخْرُومِ) (١٩) سورة الذاريات (٧٦).

**ثالثاً:** قدر الله في الأرض أرزاقها وأقواتها ما يكفى البشر إلى يوم الدين. والأرض وما فيها للناس كافة فليس لطبقة أو دولة أو فئة أن تستأثر بخيراتها وحدها دون بقية الناس. كذلك فإن الله قد وضع الأرض كلها للأنام- أى للناس من آدم وحتى قيام الساعة- فهي ليست ملكا للجيل الحالى، ولهذا يجب على كل جيل أن يحافظ على الثروة وعلى الموارد حتى تبقى نقية طيبة للأجيال القادمة وهذا يعنى وجوب الحفاظ على البيئة من التلوث أو الإفساد أو الإخلال بتوازنها، لأن للأجيال القادمة حق في رزق الله الذى قدره في الأرض والموارد والثروات.

هذه المفاهيم التى يطلق عليها اليوم مصطلح التنمية المستدامة والتى لم يعرفها الناس إلا حديثا من أقل من خمسين عاما، تحدث عنها القرآن الكريم من ١٤٣٠ سنة في قوله تعالى (وَالأَرْضَ وَحَسَعَهَا لِلأَنَامِ. فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الأَكْمَامِ. وَالْحَبُّ ذُو العَصْفِ وَالرَّيْحَانُ) (١١، ١٢، ١٣) سورة الرحمن.

(٧٥) راجع: محمود القليبي: الفكر الإسلامى ومستجدات العصر. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - سلسلة قضايا إسلامية: العدد ١٢٢ - ٢٠٠٥ - الباب الخامس: وسطية الفكر الإسلامى ونظرتة إلى المال ص ١٠٧ - ١١٤.

(٧٦) رفعت العوضى: في الاقتصاد الإسلامى الفصل الرابع من كتاب أعدته لجنة للتعريف بالإسلام بعنوان: صور حضارية من عطاء الإسلام: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية العدد ٩٧ سنة ٢٠٠٣ ص ١٢١ -

وقال تعالى:

{قُلْ أَنْتُمْ لَكُمْرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ. وَجَعَلَ فِيهَا رِوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكْنَا فِيهَا وَقَدَّرْنَا فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءَ لِلْسَّائِلِينَ} (٩، ١٠) سورة فصلت.

وقال تعالى:

{وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} (٨٥) سورة الأعراف.

**رابعاً:** حض الإسلام أصحاب المال على حسن استثماره وقد وجهنا الرسول ﷺ ألا تدع أموالنا تأكلها الصدقات، وعندما جعل الإسلام طلب العلم على كل مسلم ومسلمة كما يأمرنا رسولنا الكريم، فإن العلم له وظيفتان: الأولى. زيادة الجرعة الإيمانية بإدراك رفعة وعظمة الإبداع الإلهي في الخلق.

والوظيفة الثانية هي الانتفاع بفهم السنن الكونية والاجتماعية والتاريخية والبيولوجية في الاستثمار وبناء المجتمعات المتقدمة الآمنة، وتحسين نوعية الحياة على الأرض. وحتى بالنسبة لأموال السفينة واليتيم قال تعالى {وَلَا تُورَثُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا} (٥) سورة النساء. واستخدم فيها غير منها - ومعنى فيها أى استثمارها لهم وعدم تركها للتناقص عن طريق الزكاة وغيرها (٧٧).

والإسلام يحدد أشكالاً كثيرة للاستثمار مثل المضاربة والمراجحة والقراض وشركات الأبدان والوجوه... إلخ (٧٨)

وقد جعل توفير متطلبات أبناء المجتمع من السلع والخدمات فرض كفاية، وجعل من بناء القوة بكل أنواعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية فرض كفاية إذا لم يقم به أولوا الأمر آثم المجتمع كله.

**خامساً:** منعا لتضخم الثروات ومنعا من تسلط رأس المال على مقدرات الناس، ومنعا من تزايد الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون ومنعا من توافر كل مقومات الصراع الطبقي والاجتماعي

(٧٧) راجع الظلال محمد قطب: دار الشروق - ١٩٥٢ - المجلد الأول ص ٥٥٩ وما بعدها .

(٧٨) راجع دراسة أحمد العسال،،، وفتحى عبد الكريم بعنوان: النظام الاقتصادي في الإسلام: مكتبة وهبة

١٩٧٧ . وراجع الدراسة القيمة محمد أبو زهرة بعنوان: محاضرات في المجتمع: معهد الدراسات الإسلامية:

بدون تاريخ ص ٤٢ - ٦٥ .

والاقتصادى والسياسى.. فقد شاءت عناية الله ألا تتضخم الثروات، وأن يتم تفتيتها من خلال آليات كثيرة من أهمها الميراث. يقول تعالى { كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ } (٧) سورة الحشر.

ومن بينها النسبة المقررة للزكاة فى المال، ومن بينها واجبات التكافل الاجتماعى المقررة شرعا على كل من يجب على الإنسان أن ينفق عليهم من أقاربه، ومن بينها الحث على الصدقة الطوعية وعلى الوقف الخيرى بكل مجالاته، ومنها حق الوالى أو رئيس الدولة فى الأخذ من أموال الأغنياء خارج الزكاة إذا لزم الأمر ودعت الضرورة للصرف منه على الفئات الثمانية المستحقة للزكاة، فقد جاء فى حديث الرسول ﷺ (إن فى المال حق سوى الزكاة.... إلخ)

سادسا: الاقتصاد الإسلامى يستخدم المناهج الوقائية ولا يسمح بظهور الأمراض الاجتماعىة كالفقر والبطالة والصراع الاجتماعى والطبقى، ولا يسمح بظهور الحقد والحسد نتيجة لتفاوت الثروات، ووجود التخمين فى جانب، ومن لا يجدون فى جانب آخر.

فقد عالج الإسلام قضايا الفقر والبطالة والصراع الاقتصادى من خلال عدة مداخل، بعضها عبادة مالية وهى الزكاة التى هى ركن من أركان الإسلام الخمسة، يخرج من ينكرها من دائرة الإسلام، وبعضها واجبات اجتماعية يأمرنا بها الإسلام مثل الإنفاق على من يجب علينا الإنفاق عليهم شرعا، وبعضها مندوبات كالصدقة الطوعية والوقف الخيرى وهى أمور رتب الشرع عليها ثوابا جزيلًا ودعا إليها فى أكثر من مائتى آية ومنها قوله تعالى { لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ } (٩٢) سورة آل عمران. وقوله تعالى. { مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعَفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } (٢٤٥) سورة البقرة. ومنها قوله تعالى { مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَبَّابِلٍ فِي كُلِّ سَبَّابِلَةٍ مِثْقَالٌ مِثَّةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ } (٢٦١) سورة البقرة. ومنها قوله تعالى { لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْضُهُمْ إِذَا عَاثَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ } (١٧٧) سورة البقرة .

وقد استنبط بعض العلماء أن قوله تعالى (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ...) غير الزكاة، لأن الزكاة قد جاءت بعد ذلك في الآية نفسها.

**سابعاً:** أهدى الإسلام للعالم وللإنسانية اقتصاداً نظيفاً يطبق أسس معاني القيم العليا ومكارم الأخلاق، اقتصاداً يخلو من كل الآفات والأوهان المهلكة للمال وللنفس وللشعوب وللمجتمعات. فقد حرم الإسلام الربا { وَأَحْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا } (٢٧٥) سورة البقرة. ووعد الذين يعملون بالربا بحرب من الله ورسوله، وأن آكل الربا لا يقومون إلا كالذي يتخبطه الشيطان من المس. قال تعالى: { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ } (٢٧٥) سورة البقرة. ويقول تعالى عن الذين لا ينتهون عن التعامل بالربا { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظَلَّمُونَ } (٢٧٩) سورة البقرة. والرسول ﷺ نهي عن الاحتكار، فالاحتكر مخطئ والجالب مرزوق، ونهى عن الغش (من غشنا فليس منا) ونهى عن البيوع الخمرية، مثل بيع الغرر وغيره من بيوع وتعاملات مالية غير أخلاقية. وما نلاحظه اليوم من انهيارات مالية وأزمات اقتصادية طاحنة بدأت في الولايات المتحدة وشملت العالم كله ليست إلا نتيجة لهذا الربا المحرم في الرهن العقاري وغيره، وليست سوى نتيجة لهذه الأمراض والآفات الأخلاقية في المجال الاقتصادي، وقد قدم الإسلام بدائل اقتصادية إسلامية راقية ومن تجلياتها المعاصرة البنوك الإسلامية والصناديق الوقفية والجمعيات الخيرية الإسلامية وهي كثيرة وناجحة ياذن الله.

والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي تتمثل في عدة أمور أهمها:

- ١- توخي المصادر الشريفة للحصول على المال وعلى التملك وتحصيل الثروة.
- ٢- الالتزام بمجالات استثمار تخلوا من أية حرمانية أو شبهة.
- ٣- الالتزام بالفرائض في إنفاق المال - الزكاة وواجبات التكافل الاجتماعي، والصدقات الطوعية، والحض على الوقف الخيري.
- ٤- أهدى الإسلام للإنسانية الدعوة إلى الاستمتاع المشروع بالطيبات - من أكل وشرب ومسكن وملبس... الخ مع توخي الاعتدال وعدم الإسراف. يقول تعالى: { يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ } (٣١) سورة الأعراف. ويقول

تعالى عن عباد الرحمن: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} (٦٧) سورة الفرقان.

يحقق الإسلام التوازن بين الملكية الخاصة والعامة وهو يسمح بوجود أثرياء فمن يطلق عليهم أصحاب الملايين، لكنه يختلف عن النظم الوضعية في أن الغني أو المليونير المسلم غير نظره الرأسمالي أو الاشتراكي، ليس حراً في تحصيل ماله كيف يشاء، أو في إنفاقه كيف يشاء، فهو منهي عن الترف الزائد، وأمور بإخراج حق الله في ماله، ومطالب بإنفاق كل مال زائد عن حاجته في سبيل الله سواء في صورة إنفاق مباشر على المحتاجين، أو في صورة استثمار يعود نفعه على المجتمع.

### أسس الاقتصاد الإسلامي:

يقوم على أساسين:

١- أ- ضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد يعيش في المجتمع المسلم بغض النظر عن لونه وعرقه.. هذا حق إنساني تضمنه الدولة كحق إلى مقدس يضمنه الإسلام لكل إنسان.

٢- ب- العمل والملكية. فالكسب إنما يتم حسب العمل والملكية، التي هي بدورها نتيجة لعمل سابق حتى ولو كانت موروثه. وفي حدود بهذه الضوابط الشرعية يتحقق للمجتمع المسلم عدة أمور.

أ - لا يمكن أن يوجد محروم أو جائع واحد بسبب خارج عن إرادته.

ب- تفاوت الدخول بسبب التفاوت في المواهب والقدرات، لكنه تفاوت منضبط بأحكام الشرع لا يخل بالتوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ولا يؤدي إلى طبقة أو تحكم واستبداد وسيطرة رأس المال على الحكم أو على أقدار الناس.

ج - يصح المال في الإسلام ليس غاية لكنه وسيلة لسعادة الإنسان وأداء واجبات الاستخلاف فالعبادة لله وليس للمادة كما هو الحال في النظم الوضعية التي أدت بالناس إلى عبادة المادة. وهذا أشقى الإنسان، وحطم كل مقومات الأمن والسلام النفسي والاجتماعي والمادي في النظم الوضعية (٧٩).

د - غياب ظاهرة الترف المرف في المجتمع المسلم. فالمسلم يستمتع بزينة الله التي أخرج لعباده قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ (الأعراف - ٣٢). والمسلم مطالب بالبعد عن الترف الذي يعني في المعاجم الإسراف والمغلاة والبطر (٨٠). فهو محرم في الإسلام، بل إن القرآن يربط بين البطر والترف وبين الإجمام (وَاتَّبِعِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ) (هود - ١١٦). وقال تعالى (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَذْمِيرًا) (الإسراء - ١٦). والإسلام يأمر بالاستمتاع المشروع في وسطية واعتدال بكل زينة مباحة (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَذْمِيرًا) (الأعراف - ٣١).

### الملكية الخاصة والضمان الاجتماعي:

الإسلام لا يحترم الملكية الخاصة ولا يسمح بها إلا بعد ضمان حد الكفاية. وإذا كان الإسلام يحمي الملكية الخاصة المشروعة والمنضبطة بالضوابط الشرعية والأخلاقية الإسلامية، فإن حرمة الملكية وحماتها مشروطة بتوافر حد الكفاية (المعيشة الطيبة) لكل من يعيش على أرض المجتمع الإسلامي. فلا احترام للملكية الفردية إذا كان هناك جائع واحد، أو عار واحد. ولعل هذا هو ما يفهم من قوله عليه الصلاة والسلام (إذا مات مؤمن جائعا فلا مال لأحد) (٨١) وقوله أيضا (أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله) (٨٢)

وقد أثنى الرسول على الأشعرين لسيادة التكافل بينهم. قال عليه الصلاة والسلام (إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم في المدينة، حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموا بينهم في إناء. فهم مني، وأنا منهم) (٨٣). وقال عليه الصلاة والسلام في السفر (من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له. ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له) (٨٤).

(٨٠) المصدر السابق ص ٣٤ .

(٨١) أخرجه أبو داود في سننه .

(٨٢) راجع مسند الإمام أحمد: تحقيق الشيخ شاکر . جـ (١٤) . دار المعارف - حديث رقم ٤٨٨٠ .

(٨٣) رواه البخاري و مسلم .

(٨٤) أخرجه مسلم في صحيحة .

وقد سار الخلفاء على منهج الله ورسوله. فهذا عمر بن الخطاب يقول: (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددها ما أتسع بعضنا لبعض. فإن عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف) (٨٥). ولا يمكن لأي اقتصاد وضعي أن يحقق هذا الهدف الإنساني الأخلاقي الرفيع لدرجة أن ابن حزم في كتابه (المحلي) يقول (أنه إذا مات رجل جوعاً في بلد اعتبر أهله قتله، وأخذت منهم دية القتل) (٨٦).

### العلاقة بين الغنى والفقير:

والإسلام لما يقول الفنجري لا يسمح بالثروة والغنى، مع وجود الفقر والعوز - والآيات القرآنية صريحة في هذا. يقول تعالى بصيغة الأمر والفرض (وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) (النور - ٣٣).

من عظمة الإسلام أنه في ضوء هذا السياق العقائدي والقيمي والأخلاقي الذي يعيش فيه المسلم لا يضع حد أعلى للغنى أو للملكية. فبعد استيفاء حق كل مواطن في ما يكفيه حسب مستوى كل مجتمع، وكل عصر، فقد أطلق الإسلام العنان للجهن والعمل والسعي على الرزق دون وضع حداً أعلى للثروة أو الملكية، سواء للرجال أو النساء. يقول تعالى (لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ) (النساء - ٣٢). ويقول تعالى (وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ) (النحل - ٧١). ويقول عليه الصلاة والسلام (لا بأس بالغنى لمن أتقى) (٨٧).

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام فريضة:

الإنسان في الإسلام مكلف بالخلافة، وبالعبادة. ومن بين مفهوم العبادة عمارة الأرض التي هي التنمية بالمصطلح المعاصر. قال تعالى في سورة هود (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (هود - ٦١) فلا عبثية في خلق الله، والإنسان مطالب بالدراسة والفهم والعلم والعمل والإنتاج والاستثمار فلا حياة طيبة، والا استمتاع بزينة الله التي أخرج لعباده، ولا انتفاع بالمسخرات الكونية التي خلقها الله للإنسان، ولا بناء لقوة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية، مادية أو معنوية، بل ولا أمن مادي أو معنوي، لا شيء من هذا كله إلا بالعمل والإنتاج وإعمال الإنسان

(٨٥) راجع سيرة عمر بن الخطاب لأبن الجوزي - المطبعة التجارية ص ١٠١ .

(٨٦) راجع الفنجري: مصدر سابق ص ٤٦ .

(٨٧) راجع المستدرک للحاكم . مكتبة النصر الحديثة - الرياض ج ٢ ص ٣ .

لعقله وحواسه وبده. ومن دلائل تشجيع الإسلام للاستثمار والعمل المنتج، قوله عليه الصلاة والسلام (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة (نخلة صغيرة) فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها) (٨٨). وقد ساوى الإسلام كما يشير (الفتجري) بين المجاهدين في سبيل الله بالقتال وبين الساعين في سبيل الله على الرزق والإنتاج والنشاط الاقتصادي. قال تعالى: (وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (الزمل - ٢٠) وقد فهم الرسول عليه الصلاة والسلام أحد الصحابة عن الاعتكاف لذكر الله وقال له: (لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله (أي في خدمة المجتمع والمسلمين وتنمية المجتمع وتنمية وإفادة الناس والسعي لمصالحهم) أفضل من صلاته في بيته ستين عاماً) (٨٩).

والتنمية في الفكر الإسلامي تختلف في مطلقاتها وأهدافها عن التنمية الرأسمالية والتنمية الاشتراكية. فالرأسمالية لا تعرف ولا تستهدف إلا أعلى قدر ممكن من الربح كهدف نهائي، فليس المهم توفير احتياجات المجتمع أو الفقراء إذا كانت لا تحقق عائداً كبيرة، لكن المهم توفير احتياجات الأغنياء من السلع الكمالية التي يطلبها الأغنياء والمترفون، ولا شك أن هذا يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى وزيادة الفقراء فقراً. أما التنمية الاشتراكية فتضحي بالفرد في سبيل الجماعة وتستهدف سد احتياجات الدولة وفق أطماع وسياسات الحكام والمسيطرين على سياسات وقرارات الدولة، وليس وفق حاجات المواطنين. هذا فضلاً عن أن الحريات في التنمية الرأسمالية مطلقة، بينما هي في التنمية الاشتراكية مفقودة، أو شبه مفقودة.

أما التنمية في الفكر الإسلامي، فليس الهدف منها الربح فحسب، ولا أهواء القانمين على الحكم فحسب، لكن الهدف الأساس هو تحقيق حد الكفاية لكل المواطنين على أرض الدولة، حتى (يتحرر من أية عبودية أو حاكمية إلا عبودية وحاكمية الله وحده) (٩٠). والتنمية في الإسلام تنطلق من أنها في الأصل عبادة لله، وهي فريضة تقع في نطاق الفروض الكفائية (٩١). والتنمية في الفكر الإسلامي هدفها إلى جانب تحقيق حدود الكفاية ومستوى ونوعية الحياة الكريمة للإنسان - مطلق الإنسان -

(٨٨) رواه البزار والطبراني .

(٨٩) رواه الحاكم في المستدرک .

(٩٠) محمد شوقي الفتجري: الإسلام والتوازن الاقتصادي ص ٥٨ .

(٩١) راجع المصدر السابق ص ٥٣،،، وراجع السمالوطي: التنمية بين التوجهات الدينية والوضعية: مصدر

دون تميز على أساس الدين أو العرق أو اللون... الخ، فإن هدفها يتمثل أيضا في جانين: الأول بناء القوة الشاملة العلمية والتكنولوجية، والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية استنادا على القوة الإيجابية والتربوية. هذه القوة هي الكفيلة بتحقيق الحياة الحرة الكريمة لأبناء المجتمع الإسلامي، ودرع أية قوة أجنبية من الاعتداء على هذا المجتمع. أما الجانب الثاني فإنه يتمثل في توظيف القوة الشاملة في خدمة نشر الحق من العدل والإخاء، ونصرة المظلومين، وتفعيل حقوق الإنسان وحرياته، ونشر الدين في كل أنحاء العالم، ثم يترك الناس أحرارا انطلاقا من مبدأ (لا إكراه في الدين) (٩٢).

### الضمان والتكافل الاجتماعي في الإسلام:

الدولة المسلمة ملتزمة بمد الكفاية لكل من يعيش على أرضها. فاحتاجون نتيجة للعجز، أو الشيخوخة، أو المرض المعقد، أو غير ذلك من ظروف خاصة توفر لهم الدولة ما يحتاجونه ويحقق لهم الكفاية، سواء من أموال الزكاة- إذا كانت الدولة تتكفل بتطبيقها وتوزيعها- أو من الصدقات الطوعية، أو من الأغنياء خارج الزكاة تطبيقا لقوله عليه الصلاة والسلام: (إن في المال حق سوى الزكاة) (٩٣).

والتكافل الاجتماعي هو الأصل في علاقة الإنسان القادر بأقاربه المحتاجين وغير أقاربه في حالة كفاية الأقارب. يقول عليه الصلاة والسلام (الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة) (٩٤).

والتكافل يعني التعاطف والبذل والعطاء والمعاونة، فهو يشمل الجانب المادي، فلا تكافل إلا بالبذل والعطاء المادي من القادرين إلى غير القادرين. وقد صنف الفقهاء بعض جوانب التكافل إلى عدة حقوق، منها حق القرابة، وحق الماعون، وحق الضيافة، والإنفاق في سبيل الله (٩٥).

(٩٢) السمالوطي: المصدر سابق .

(٩٣) روى أن الرسول قال: (أن في المال حق سوى الزكاة) ثم تلى قوله تعالى (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) (البقرة - ١٧٦) وجاء فيها النص على الإنفاق والزكاة معا فهما مختلفان، راجع تفسير الطبري والقرطبي هذه الآية .

(٩٤) رواه أحمد والنسائي والترمذي،،،، والحاكم في المستدرک .

(٩٥) راجع الفنجري: مصدر سابق ص ٦١ .

## التوازن الاقتصادي في الإسلام:

الإسلام يقر التفاوت بين الناس في القدرات، والإنجازات، وتحقيق الرزق، والغنى والفقير... الخ. لكن أخلاقية الاقتصاد في الإسلام، لا تسمح بالثروة والغنى، مع وجود الفقر الذي كان يستعبد منه الرسول عليه الصلاة والسلام ويقول: (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقير) (أبو داود والنسائي وابن ماجه) فالإسلام يقدر المال والرخاء الاقتصادي، والميسر المادي، إنه أساس مهم للتنمية وعمارة المجتمع والكون. ويؤكد الإسلام- كما يشير الفقهاء- أن صحة الأبدان في الإسلام مقدمة على صحة الأديان، ولا بد من بناء المساجد قبل بناء المساجد، ولا يمكن أن نتوقع من فقير محروم مضيق، أو من جانع مشرد، سوى الانحراف والفساد والإفساد. ولهذا فإن الإسلام لا يسمح بالثراء والغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية لكل من يعيش داخل المجتمع المسلم. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من ترك ديناً أو ضياعاً فأبى وعلى) (٩٦). وقوله عليه الصلاة والسلام: (كاد الفقر أن يكون كفراً) (٩٧). وقوله عليه الصلاة والسلام عن الزكاة، والمال غير الزكاة: (تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) (٩٨). وهذا يعني أن الإسلام لا يسمح باستثناء أقلية بخيرات المجتمع، ويحرم منها الباقي. ولهذا شرعت الزكاة والصدقات والمال غير الزكاة، والوقف الخيري، وكافة أعمال البر، كما شرعت المواريث تطبيقاً لقوله تعالى (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) (الحشر - ٧). والإسلام يسمح بالتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الناس، وأن يحصل الناس منها الثروات والأموال الكثير، لكنه لا يقر الطبقة كما هو في النظام الرأسمالي، أو في الاشتراكي. فقد وجد نموذج المليونيرات في التاريخ الإسلامي، وفي حدود ضوابط ومعايير الشرع. فالمليونير المسلم (أمثال عثمان ابن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، والزيبر بن العوام وغيرهم) يلتزمون بمعايير وأحكام الشرع في تحصيل المال وفي إنفاقه. فهم المليونيرات الملتزمون بقوله عليه الصلاة والسلام (السخي قريب من الله، قريب من الناس، قريب من الجنة. والبخيل بعيد عن الله، بعيد عن الناس، بعيد من الجنة).

(٩٦) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم.

(٩٧) أخرجه الطبراني في الأوسط،، والسيوطي في الجامع الصغير.

(٩٨) البخاري ومسلم.

والجاهل السخي أحب إلى الله من عابد بخيل(٩٩). والمليونير المسلم لا يركن إلى السرف و الترف، لكنه يتفق من أمواله على المحتاجين والفقراء وفي مشروعات خيرية، أو يستثمرها في مشروعات إنتاجية تشغل أناسا وتفتح الباب إلى تقدم المجتمع وجلب النفع لأبنائه.

أما عن سياسة التوزيع في الإسلام، فقد لخصها عمر بن الخطاب بقوله: (ما من أحد إلا وله في هذا المال حق: الرجل وحاجته، الرجل وبلاؤه " أي عمله "). وقوله (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي الكفاف).

### خاتمة:

يكفي عرض هذه المنطلقات والأسس والمبادئ والقيم للاقتصاد الإسلامي، حتى ندرك أنه يختلف نوعيا عن الأنواع الأخرى من الاقتصاديات، والتنمية الشاملة، ويؤكد على الحوافز والدوافع البشرية للغنى والتملك والاستثمار، في إطار أخلاقي فريد في نوعه. الاقتصاد الإسلامي يتضمن إجراءات وقائية وعلاجية وإنشائية ضد كل آفات المجتمع من صراع وحسد وحقد وضغينة، وضد كل أنواع التخلف والسلبية والانتكالية، وضد كل أنواع التبعية الاقتصادية والاجتماعية لسدول أخرى.